الجهات وما عطف عليها مما مر وتسمي هذه الظروف غايات لصيرورتها
بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا تنبيه الحق
بهذه الظروف في البناء والاعراب لفظة غير الواقعة بعد لا وليس
كما في قولهم قبضت عشرة ليس غير بالضم اي ليس المقبوض غيرها
فاضمر اسم ليس فيها وحذف ما اضيف اليه غير ونوي معناه
فبنيت على الضم لمشاركتها لها في الابهام وتقييد المصنف في الاوضح
غيرا بالواقعة بعد ليس يقتضي ان الواقعة بعد لا لا يثبت لها
هذا الحكم كما صرح به في شرح الشذور وقال في المغني وقولهم
لا غير لحن والظاهر انه لا فرق بين المنفية بليس او بلا اذ الحكم
ثابت لها على كلا الامرين كما نص عليه الزمخشري في المفصل وابن
الحاجب في الكافية وتابعه على ذلك شارحو كلامه ومنهم المحشون
وقد سمع وقوع غير بعد لا انشد ابن مالك في باب القسم من
شرح التسهيل قوله جوابا به تجوا عتبه فورينا لعن عمل
اسلفت لا غير تسال فيعمل به من غير توقف فاوقع في المغني
وشرح الشذور لا يغتر به واشار الى الرابع بقوله وكم
وكم في لزوم السكون في الاحوال الثلاثة والفرق في من
بين ان تكون استفهامية او شرطية او موصولة او نكرة موصوفة
ولا في كم بين ان تكون استفهامية بمعنى اي عدد او خبرية
بمعنى عدد كثير وبنيت من في الجميع لشبهها بالحرف في الوضع
او في المعنى فيما اذا كانت شرطية او استفهامية وفي الافتقار فيما
اذا كانت موصولة او موصوفة وبنيت كم في الحالين لشبهها
بالحرف في الوضع او في المعنى ولما كان تاخير للسكون وهو انه
خلاف الاصل اشار الى دفع ذلك لتوهم بقوله وهو اصل البنا

لخفته



لخفته ولثقل البنا واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يعدل عنه
الا لسبب كالتقا الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف
واحد كبعض المضمرات وكونها عوضا لان يبتدا بها كلام الابتدا
وكونها لها اصل في التمكين كاول وشبهها بالمعرب كضرب فانه
مشابه المضارع في وقوعه صفة وصلة وشرطا وخبرا وحالا ومن
اجل ان الاصل في البنا السكون دخل في الكلم الثلاث كهل وقم
وكم ولما كان الفتح اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى
فتح الفم دخل ايضا في الكلم الثلاث كسوف وقام واين
ولما كان الكسر والضم ثقيلين اختصا بالحرف والاسم لخفتهما دون
الفعل لثقله واما الفعل وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن
باحد الازمنة الثلاثة وضعا فثلاثة اقسام عند جمهور البصريين
وقسمان عند الكوفيين والاخفش باسقاط الامر بنا على انه مقتطع
من المضارع فهو عندهم معرب بلام مقدرة وانتصرلهم المصنف
في المغني وقواه وانما كانت الافعال ثلثة لانحصار الزمان في
ذلك لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم عن زمان
الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول هو الماضي والثاني
الحال والثالث الاستقبال وقال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة
ثلثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقوله
زهير واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي
ماض وهو ما دل وضعا على حدث وزمان انقضى وسمي ماضيا
باعتبار زمانه المستفاد منه وقدمه على فعل الامر لانه جاء على
الاصل اذ هو متفق على بنائه ولان علامته مفردة وقد مهملوة
على المضارع لانها قد تكونان مجردين والمضارع لا يكون الا ملابسا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)